تجربة حكومات الفترة الإنتقالية والديمقراطية الثالثة في السودان ١٩٨٥-١٩٨٩

هاشم بابكر محمد أحمد علوب*

كلية التربية، جامعة شندي،السودان

المستخلص:

اشتملت هذه الدراسة على تجربة حكومات الفترة الإنتقالية والديمقراطية الثالثة في السودان (١٩٨٥- ١٩٨٩م) يسبقها تمهيد وتليها خاتمة ثم استعراض لقائمة المصادر والمراجع . تناولت الدراسة تجربة حكومة الفترة الإنتقالية التي تشكلت في أعقاب الإنتفاضة الشعبية التي أطاحت بنظام مايو في (٦ابريل ١٩٨٥م) والتي استمرت لعامٍ واحدٍ في الفترة مابين (١٩٨٥م- ١٩٨٦م). تولى دفة قيادة حكومة الفترة الإنتقالية نقيب الأطباءً الجزًولي دفع الله رئيساً للوزراء والمشير عبد الرحمن سوار الذهب رئيساً للمجلس العسكري . في (مايو من العام ١٩٨٦م) تم تشكيل الحكومة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦- ١٩٨٩م) بقيادة رئيس الوزراء الصادق المهدي و هي حكومة إئتلافية بين حزبي الأمة و الحزب الإتحادي الديمقراطي على خلفية حصول الحزبين على أعلى أصوات الناخبين مع تمثيل بعض الأحزاب الجنوبية . قدر لهذه الحكومة أن تتشكل مرةً ثانيةً تحديداً في (أغسطس ١٩٨٧م) لكي تصبح حكومة واسعة تضم العديد من الأحزاب السياسية. تلتها حكومة ثالثة تشكلت في(مايو ١٩٨٨م) وهي الحكومة التي سميت بحكومة الوحدة الوطنية وشهدت تمثيل حزب الجبهة القومية الإسلامية . ثم الحكومة الرابعة التي وُلفت في(١١ مارس ١٩٨٩م) والتي عرفت بحكومة الجبهة الوطنية المتحدة والتي ظهر فيها الحزب الشيوعي السوداني لأول مرة ثم أعقبتها حكومة توليفية خامسة وأخيرة تشكلت في السادس والعشرون من نفس الشهر بهدف أن تصبح حكومة أكثر انسجاما من سابقتها . تعرضت الدراسة لقضية الجنوب من خلال تسليط الضوء على محاولات حل المشكلة عبر الحوار والتفاوض في الفترة مابين (١٩٨٥-١٩٨٩م) . اتبعت الدراسة منهج تحليل الأحداث والوقائع التي جرت على الساحة السياسية منذ تشكيل حكومة الفترة الإنتقالية (١٩٨٥-١٩٨٦م) ثم إجراء إنتخابات العام ١٩٨٦م مروراً بحكومات الديمقراطية الخمس التي تشكلت في الفترة مابين (مايو١٩٨٦ - مارس ١٩٨٩م) . اعتمد الباحث في هذه الدراسة على كتب مصدرية ومرجعية أغلبها رئيسة بحيث أنها تعرضت لموضوع الدراسة بشئ من الإسهاب والسرد التاريخي الموضوعي للأحداث والوقائع. توصل الباحث إلى عدة نتائج :

١- نجحت حكومة الفترة الإنتقالية (١٩٨٥م-١٩٨٦م) بعض الشئ في معالجة الأزمات المعيشية الخانقة ، كما برت بوعدها وأجرت الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية .

٢- إضطراب المشهد السياسي كان السمة البارزة بحيث أنً البلاد شهدت تشكيل خمس حكومات في ظرف ثلاث سنوات في الفترة مابين (مايو١٩٨٦م- مارس١٩٨٩م) .

٣- تأثر الاقتصاد سلبا بصفة عامة ومعيشة المواطن بصفة خاصة بسبب قصر أجل حكومات الديمقراطية الثالثة .

٤- نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية والعسكرية فقدت البلاد بعض مناطق الثغور على غرار الكرمك وقيسان لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان .

٥- استفادت الجبهة القومية الإسلامية ومكنت لنفسها إقتصادياً وتنظيمياً منذُأخريات نظام مايو وعندما شعرت بترنح التجربة الديمقراطية انقضت على السلطة في (١٩٨٩/٦/٣٠م).

الكلمات المفتاحية: الحكومات الديموقراطية، الديموقراطية، السودان

Abstract

This study included the experience of the governments of the third transitional and democratic period in Sudan (1985-1989), preceded by a preface, followed by a conclusion, then a review of the list of sources and references . The study dealt with the experience of the transitional government that was formed following the popular uprising that overthrew the May regime on April 6, 1985, which lasted for one year between (1985-1986). The government of the transitional period was led by captain of doctors Al-jazuli dafallah as prime minister and Field Marshal Abdul Rahman Sawar AL-Gold as chairman of the Military Council . In May of the year 1986, the third democratic government was formed (1986-1989) under the leadership of Prime Minister Sadiq al - Mahdi, a coalition government between the two parties of the nation and the democratic federal party on the background of the fact that the two parties received the highest votes of voters with the representation of some southern parties . This government was destined to be formed a second time specifically in (August 1987) in order to become a broad government that includes many political parties. It was followed by a third government formed in May 1988, which was called the government of national unity and witnessed the representation of the National Islamic Front party . Then the fourth government, which was formed on March 11, 1989, which was known as the United National Front government, in which the Sudanese Communist Party appeared for the first time, followed by a fifth and final synthesis government formed on the twenty-sixth of the same month with the aim of becoming a more harmonious government than the previous one . The study dealt with the issue of the South by highlighting the attempts to solve the problem through dialogue and negotiation in the period between (1985-1989) . The study followed the approach of analyzing the events and facts that took place on the political arena since the formation of the transitional government (1985-1986) and then the holding of the 1986 elections, passing through the five democratic governments formed between (May 1986-March 1989) . In this study, the researcher relied on source and reference books, most of which are major, so that they dealt with the subject of the study with some elaboration and objective historical narrative of events and facts. The researcher came to several conclusions : 1-the government of the transitional period (1985-1986) succeeded somewhat in addressing the suffocating living crises, as it fulfilled its promise and held elections at the end of the transitional period . 2-the turmoil of the political scene was the prominent feature so that the country witnessed the formation of five governments within three years in the period between (May 1986 - March 1989) . 3-the economy in general and The Citizen's livelihood in particular were negatively affected due to the short term of the third democracy governments . 4-as a result of the deterioration of the political and military situation, the country lost some areas of the gaps, such as karmak and qaisan, in favor of the Sudan People's liberation movement . 5-the

National Islamic Front has benefited and enabled itself economically and organizationally since the end of the May regime, and when it felt the democratic experience falter, it came to power on (30/6/1989).

Keywords: democratic governments, democracy, Sudan

تمهيد :

انتفاضة (٦ أبريل ١٩٨٥م) :

ثار الشعب السوداني ضد الأنظمة الشمولية في (٢١ أكتوبر ١٩٦٤م) كما يسميها البعض بالثورة المجيدة و يصفها البعض بالثورة الظافرة [١]. كما انتفض أيضاً في (٦ ابريل ١٩٨٥م) وذلك عندما رفعت الجماهير تلقائياً العلم ذو الثلاثة ألوان الأخضر الذي يرمز للخضرة والزرع والأصفر رمز الذهب والأزرق الذي يرمز للسماء ، وهتف للسودان الحر المستقل وحملت فروع النيم ولوحت بعلامة النصر وأبهى الصور ارتسمت عندما انحازت القوات المسلحة إلى الشعب الذي اتحدت كل أطيافه: المعارضة ، النقابات المهنية والعمالية والطلابية واضعين حداً لحكم دام ستة عشر عاماً . لم تكن الانتفاضة الشعبية صدفة أو خبط عشواء [٢]. انبثقت الانتفاضة كنتاج طبيعي للإصرار والتصميم على التخلص من الحكم المايوي الذي فشل في توفير الضروريات من الوقود والمواد الاستهلاكية كالسكر وآنذاك برزت مقولة(السكر المر). وتعود جذور الانتفاضة إلى ما قبل عام ١٩٨٤م عندما أخذت مجموعة من أساتذة الجامعة والمهنيين وقادة الخدمة المدنية والطلاب تنظيم لقاءات تستعرض الواقع المعاش وضرورة القيام بعمل يأتي بالخلاص من النظام[٣].

في يوليو ١٩٨٤م وضعت هذه المجموعة صيغة ميثاق ينصب تركيزه على هدف مناهضة النظام ومن حيث استرداد الديمقراطية وممارستها وكفالة الحريات العامة وحل مشكلة الجنوب في إطار ديمقراطي و في أذهان المجتمعين اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م التي أعطت الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد كما نص الميثاق على مراجعة التشريعات الدستورية والاقتصادية وإلغاء القوانين المقيدة للحريات وإتباع سياسة حسن الجوار وعدم الانحياز وفي ذاكرتهم البعيدة مؤتمر باندونق ١٩٥٥م . ومع حلول شهر مارس ١٩٨٥م اشتدت المقاومة الوطنية ضراوة فواجهها النظام بالإرهاب والسجن وتناثرت المنشورات في الشوارع والأزقة وجدران المدارس والمحلات التجارية وخرجت المواكب والمسيرات ونظمت الاجتماعات ونفذ الإضراب تلو الإضراب وتوقفت الخدمات الضرورية ورفعت شعارات المقاومة حتى جاء شهر (ابريل ١٩٨٥م - رجب ١٤٠٥هـ) وكان غالبية

[١] محمد محمد أحمد كرار ، أحداث وأسرار الحياة السياسية السودانية (١٩٣٠م – ١٩٩٠م) الجزء الثاني ، دار البلد للطباعة والنشر ، الخرطوم ، د . ت ، ص ٧٧.

[٢] محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية السودانية (١٩٠٠م – ١٩٦٩م) ، دار الجيل بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٨م ، ص ٢١٠.

[٣] محمد سعيد محمد الحسن ، وقائع أطول يوم في تاريخ السودان الحديث ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم، ط١، ١٩٨٦م ، ص،١١.

المواطنين في أهبة الاستعداد و في يقين تام أنه لا رجعه فيه و انه ماضٍ في طريق إزاحة النظام الذي أزله وأرهقه وحدثت الانتفاضة الشعبية ضد الثورة الفكرية السياسية والاقتصادية كما يصفها فلاسفة مايو[١].

كان لخطبة الجمعة (٥ أبريل ١٩٨٥م) التي ألقاها إمام الأنصار الصادق المهدي بمسجد الهجرة بود نوباوي الدور الكبير الذي حرك مشاعر الجماهير الغاضبة . حيث شنَ هجوماً مباشراً على النظام الذي دام ستة عشر عاماً ظلم فيها الناس وكذبَ عليهم و افسد الحياة وأذاق الشعب صنوفاً من البطش والتعذيب وجرَ على البلاد عار التبعية الأجنبية بان ارتمي في أحضان الاتحاد السوفيتي ، وعقب قضاءه على حركة ١٩ يوليو ١٩٧١م مال بكل ثقله إلى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عندما قام بدعوتها لإنشاء قواعد عسكرية بالبلاد[٢] . في الخامس من أبريل نفسه وبمنطقة الامتداد بالخرطوم اجتمع عددٌ من الوطنيين لمناقشة تأزم الوضع في السودان في مساء الجمعة وضم الاجتماع قادة الأحزاب السودانية : الاتحادي الديمقراطي ، حزب الأمة ، الحزب الشيوعي السوداني ونقابيون يمثلون: "الأطباء المهندسون ، المصارف" ومن أساتذة جامعة الخرطوم حضر د. عبدالله على عباس[٣]. تمخض عن الاجتماع اتفاق تام على إسقاط النظام وبرز السؤال ثم ماذا بعد ذلك ؟ . وتضاربت الرؤى حول المحاصصة في مجلس السيادة ومجلس الوزراء بين التجمع النقابي والأحزاب في الفترة الانتقالية بموجب دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦م المعدل لسنة ١٩٦٤م ، وتكفل المؤتمرون بحرية المواطنين وتصفية آثار مايو وحل قضية الجنوب وترشيد الاقتصاد الوطني وتأكيد مبدأ الحكم اللامركزي وتقويمه على أسس سليمة وانتهاج سياسة عدم الانحياز لان السياسة الخارجية تقوم على مبدأ الموازنة بطريقة تصبح فيها الألوان متداخلة بهدف تجنب الصدام . مثلَ الاتفاق احدي العلامات الفارقة إذ سرعان ما تحول إلى وثيقة اهتدي بها المدنيون والعسكريون وعلى أساسه تكونت الحكومة الانتقالية برئاسة نقيب الأطباء الجزولي دفع الله . في صبيحة السبت٦ أبريل ١٩٨٥م وصلت معلومات أمنية إلى هيئة القيادة العامة تفيد بان الإضراب السياسي قد أحكمت حلقاته ليشمل كل المرافق ، كما أنَ الاتصالات الخارجية مع عواصم العالم انقطعت . أفادت الإذاعات العربية بان هناك حدث وشيك الوقوع في السودان في حين أنَ الرئيس جعفر نميري كان خارج البلاد في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية وفي طريقه إلى القاهرة ومنها إلى السودان . ذعر النظام ووضع خطة متكاملة لمنع الجماهير الثائرة من الوصول إلى قلب الخرطوم ، وذلك بإغلاق الكباري وتبع ذلك حملات اعتقال طالت قادة أحزاب ونقابيين ، وفي ذات الوقت خرجت الجماهير إلى الميادين والشوارع والطرق الرئيسية في المدن الثلاث متحدية السلطة وهتفوا بشعارات رفعة

[١] محي الدين صابر ، البعد الفكري لثورة مايو ، دار العودة ، بيروت ، د . ت ، ص ١٠.
[٢] الشريف الهندي ، لوطني وللتاريخ (١٩٢٤م – ١٩٨٢م) ، الخرطوم ، ط٢ ، ٢٠٠٦م ، ص ٢٧٦. أنظر أيضا : الصادق المهدي ، الديمقراطية في السودان " عائدة وراجحة " ، مطابع سجل العرب ، الخرطوم ، ط١ ، ١٩٩٩م ، ص٢٠ .
[٣] محمد سعيد محمد الحسن، مرجع سابق ، ص٣١.

السودان والنصر . ضربت القوات المسلحة مثلاً في الوفاء عندما انحازت إلى جانب الشعب ، وقامت باستدعاء النائب الأول لرئيس الجمهورية عمر محمد الطيب وأخطرته بان القوات المسلحة قررت بالإجماع الانحياز الى جانب الشعب وإرادته. انتوى الرئيس جعفر نميري عقب وصوله القاهرة قادماً إليها من واشنطن بأن يتوجه فوراً إلى الخرطوم ، إلا أنَ الرئيس المصري محمد حسني مبارك نصحه بعدم التوجه إلى السودان لانَ النظام القائم انهار وتسلمت القوات المسلحة مقاليد الأمور في السودان[١].

أولاً : تجربة حكومة الفترة الانتقالية (١٩٨٥م – ١٩٨٦م) :

في صباح السبت (٦ ابريل ١٩٨٥م) أذاع الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام لقوات الشعب المسلحة بياناً أعلن فيه الإستيلاء على السلطة وأنهاء حكم نظام مايو[٢] . كما أصدر القرارات الآتية :

١- تعطيل الدستور وإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية .
٢- إعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه المركزيين ووزراء الدولة .
٣- حل الإتحاد الإشتراكي وجميع تنظيماته وروافده .
٤- حل مجلس الشعب االقومي ومجالسه الإقليمية .
٥- اعفاء حكام الأقاليم ومعتد العاصمة القومية والوزراء الإقليميين .
٦- يتولى قادة المناطق العسكرية في جميع أقاليم السودان سلطات حكام الأقاليم .
٧- يتولى وكلاء الوزارات المركزيين ورصفائهم في الأقاليم دفة العمل التنفيذي حتى إشعارٍ آخر[٣].

في اليوم الثامن من أبريل وبنادي هيئة التدريس بجامعة الخرطوم دخل الفريق سوار الذهب في سلسلة من المفاوضات مع قادة تحالف التنظيمات المهنية و النقابات العمالية الذي غير اسمه ليتماشى مع المناسبة إلى التجمع الوطني لإنقاذ البلاد و الذي عرف اختصاراً باسم التجمع الذي كان مجلساً تنسيقيا و ضم أكثر من اثنتي عشرة تنظيماً " أحزاب ، اتحادات ، نقابات و منظمات المجتمع المدني " لكل منها اجندتها الخاصة ولكنها جميعاً اتفقت في معاداة نظام مايو، و بعد ساعات من الجدلً و المناقشة تمكن قادة التجمع من صياغة ميثاقه أخيراً الذي لخص أهدافهم المشتركة. حيث نص الميثاق على فترة انتقال لا تزيد عن ثلاث سنوات يتم خلالها تنقيح دستور ١٩٥٦م المعدل في ١٩٦٤م و طرح مشروع الدستور الجديد في

[١] محمد سعيد محمد الحسن ، مرجع سابق : ص ٣٦.
[٢] عبد العزيز محمد موسى أسحق : صفحات من تاريخ السودان " دراسة للتاريخ السياسي والإقتصادي والأجتماعي قديماً وحديثاً ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ص٢٣٠.
[٣] مركز الدراسات السودانية ، الديمقراطية في السودان ،(البعد التاريخي والوضع الراهن وأفاق المستقبل)، أبحاث ندوة تقييم التجارب الديمقراطية في السودان ، تحرير حيدر إبراهيم على ، القاهرة ٤-٦ يوليو ١٩٩٣م ،

استفتاء شعبي. كما دعا إلى ضمان الحريات الأساسية و استعادة الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب.[١] في التاسع من أبريل أعلن سوار الذهب تشكيل مجلس عسكري انتقالي من ١٥ عضواً من كبار الضباط الذين كانوا على رأس وحدات النخبة المحيطة بالعاصمة[٢]. وهم :

١- الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب : رئيساً .
٢- الفريق أول تاج الدين عبد الله فضل : نائباً للرئيس .
٣- الفريق طيار محمد ميرغني محمد طاهر : عضواً .
٤- الفريق بحري يوسف حسين أحمد : عضواً .
٥- الفريق مهندس محمد توفيق خليل : عضواً .
٦- الفريق متقاعد يوسف حسن الحاج : عضواً .
٧- اللواء (أ.ح.) فابيان أفانج لونق : عضواً .
٨- اللواء (أ.ح.) جيمس لورو : عضواً .
٩- اللواء (أ.ح.) عثمان الأمين السيد : عضوا.
١٠- اللواء (أ.ح.) إبراهيم يوسف العوض : عضواً .
١١- اللواء (أ.ح.) حمادة عبد العظيم حمادة : عضواً .
١٢- العميد (أ.ح.) عثمان عبد الله محمد : عضواً .
١٤- العميد (أ.ح.) فضل الله برمة ناصر : عضواً .
١٥- العميد مهندس (أ.ح.) عبد العزيز محمد الأمين : عضواً .
١٦- العميد (أ.ح.) فارس عبد الله حسني : عضواً .

بينما أدار أمور البلاد التنفيذية مجلس وزاري مدني انتقالي تشكل في الثاني والعشرون من أبريل وضم خمسة عشر وزيراً [٣]، وهم :

١- الجزولي دفع الله : رئيساً للوزراء .
٢- صموئيل أرو : نائباً للرئيس .
٣- العميد عثمان عبد الله : وزيراً للدفاع .
٤- عوض عبد المجيد : وزيراً للمالية والتخطيط الإقتصادي.
٥- إبراهيم طه أيوب : وزيراً للخارجية .
٦- سيد احمد السيد : وزيراً للتجارة والتعاون والتموين .
٧- عبد العزيز عثمان موسى : وزيراً للطاقة والصناعة والتعدين .
٨- بيتر قات كوث : وزيراً للنقل والمواصلات .
٩- صديق عابدين : وزيراً للزراعة والموارد الطبيعية .

[١] روبرت أو كولينز، تارخ السودان الحديث ، ترجمة : مصطفى مجدي الجمال،دار العين للنشر، الإسكندرية ، ط١ ،٢٠١٠،ص،١٩١.
[٢] محجوب عمر باشري ، معالم الحركة الوطنية في السودان ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م ، ص٨١٢.
[٣] عبد العزيز محمد موسى إسحق ، مرجع سابق ، ص٢٣٢.

١٠- حسين أبو صالح : وزيراً للصحة والرعاية الإجتماعية .
١١- أوليفر باتالي البينو : وزيراص للخدمة العامة والعمل
١٢- الفريق أول شرطة عباس مدني : وزيراً للداخلية .
١٣- أمين مكي مدني : وزيراً للتشييد والإسكان .
١٤- محمد بشير حامد : وزيراً للثقافة والإعلام .
١٥- بشير حاج التوم : وزيراً للتربية والتعليم .

في (٦مايو ١٩٨٥م) تم اختيار السيد أحمد الميرغني رئيساً لمجلس السيادة كما تم تعيين كل من إدريس البنا ، محمد الحسن عبد الله يس ، الدكتور علي حسن تاج الدين وباسيفيكو لادوً لوليك كأعضاء لمجلس السيادة واختير محمد إبراهيم خليل رئيساً للجمعية التأسيسية . أدرك الجيش انه لا يستطيع السيطرة على الموقف دون تعاون مع القوي السياسية المدنية ، وفي الاتجاه الآخر أدرك المدنيون إنهم بحاجة إلى العسكر ولم يفت على مخيلة الجانبين دور كلاهما في أحداث الإنتفاضة [١]. وهكذا مارس المجلس العسكري الإنتقالي اختصاصات السيادة والسلطات التشريعية الانتفاضة في ذلك اليوم المشهود[٢] . أُختط دستور انتقالي يهتدى به في هذه الفترة لكنه لم يكن سوي وثيقة لسد الفراغ الذي نجم عن إزاحة النظام السابق. لم يك الدستور يلبي تطلعات الأمة فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية التي ابتليت بها الأمة السودانية حيث أرجأت جُل القضايا الشائكة في انتظار انعقاد مؤتمر دستوري لم ير النور حتى في فترة حكومات الديمقراطية الثالثة[٣] .

مهام الحكومة الإنتقالية (١٩٨٥-١٩٨٦م) :

أولت الحكومة الإنتقالية اهتمامها بعدة قضايا أهمها:

١- إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م .
٢- إعادة العلاقات الخارجية إلى ماقبل مايو ١٩٦٩م .
٣- حل المشكلات الإقتصادية العاجلة " المجاعات ، العطش ، الغلاء .
٤- تهيئة الأجواء لإقامة انتخابات حرة ونزيهة .
٥- إصدار قانون الإنتخابات .
٦- العمل على حل قضية الجنوب .

عادت الحريات الأساسية و الأحزاب السياسية وتدافعت الصحف اليومية للصدور وهللت الجماهير وأملت في إصلاح أوضاع البلاد و العباد التي فرقتها الفتن وأرهقتها السياسات الخاطئة . شاح الشعب السوداني ببصره إلى من هو البديل القادر على إرجاع البسمة إلى

[١] عبد العزيز محمد موسى ، مرجع سابق ، ص٢٣٤ .
[٢] محمد سعيد محمد الحسن : مرجع سابق ، ص ٨٦.
[٣] مركز دراسات التنمية ، جامعة برجن ، إدارة الأزمة في السودان (مداولات ندوة برجن ٢٣-٢٤ فبراير ١٩٨٩م ، ص ٢٠٣.

الشفاه . نجحت الحكومة الإنتقالية في فترة وجيزة من إستعادة العلاقات الدبلوماسية مع عدد من الدول من بينها ليبيا التي انقطعت علاقتها مع السودان منذ العام ١٩٧٦م . بالإضافة إلى ذلك وبعد التشاور مع الأحزاب السياسية أصدرت الحكومة قانون الإنتخابات . نظرت الحكومة الانتقالية إلى قضية الجنوب باعتبارها هماً وطنياً كبيراً وفي هذه المرحلة تمت عدة مبادرات سلام وتضمنت كلها وقف إطلاق النار من جانب واحد أي من جانب الحكومة ، وفشلت لعدة أسباب أهمها إن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان ينظر إلى المجلس العسكري الذي خلف نظام نميري هو نفسه استمرار لنظام مايو إذ انه ضم غالبية كبار الجيش الذين عملوا تحت أمره جعفر نميري . أما فيما يتعلق بسعي الحكومة لحل المشاكل العاجلة كالمجاعات ، العطش والغلاء لحد ما أحرزت تقدم ملحوظ في هذا الصدد بحيث انعدمت الصفوف للحصول على السلع الغذائيةً والبترولية على السواء [١].

انتخابات ابريل ١٩٨٦م :

أُجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أبريل من العام ١٩٨٦م ، وكانت حصيلتها النهائية عودة الوجوه الحزبية التي سيطرت على الواقع السياسي منذ الأربعينات ، الحزبان الكبيران "حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي" تسندهما طائفتان شعبيتان كبيرتان هما الأنصار والختميه [٢] . حزب الأمة في المقدمة تلاه الحزب الإتحادي الديمقراطي ثم حزب الجبهة القومية الإسلامية ثم بقية الأحزاب . لم يحرز أي حزب منها أغلبية مطلقة وبالتالي كانت الحكومة الجديدة حكومة ائتلافية ومما زاد من قصور هذه الانتخابات مشاركة أبناء الجنوب كانت ناقصة إذ لم تجر الانتخابات في سبع وثلاثون دائرة من دوائر الجنوب البالغة ثماني وستون دائرة لتدهور الوضع الأمني [٣] . لم يحدث في أي مرحلة من مراحل السودان الديمقراطية إن فاز حزب واحد بالغالبية المطلقة إلا في انتخابات ١٩٥٤م والتي فاز فيها الحزب الوطني الاتحادي بغالبية الأصوات حيث مكنته من تشكيل أول حكومة وطنية برئاسة إسماعيل الأزهري [٤] . في كل الانتخابات التي جرت بعد ذلك كانت المحصلة حكومة ائتلافية تشمل دائما أحزاباً أكثر وتغطي قطاعات أوسع من الشعب السوداني وغالبية من يرجحوا كفة الأصوات جماهير الريف التي تقبع في جاهلية يكون من اليسير جداً أن يحركها الزعيم وفق إرادته مما يفضي إلى عدم الاستقرار السياسي . أسفرت انتخابات أبريل ١٩٨٦م عن تشكيل حكومة ديمقراطية محاصصة بين حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي مع مشاركة بعض الأحزاب الجنوبية حيث صار الصادق المهدي رئيساً للوزراء وأحمد الميرغني

[١] مركز دراسات التنمية ، جامعة بيرجن ، مصدر سابق ، ص ٣٢٤.
[٢] أحمد خير المحامي ، كفاح جيل (تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان) ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ط٢ ، ٢٠٠٢م ، ص ٦٥.
[٣] مركز الدراسات السودانية ، الديمقراطية في السودان ، مصدر سابق ، ص ٢٢٥.
[٤] محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث (١٨٢١- ١٩٥٥م) ، مركز عبد الكريم ميرغني ، أم درمان ، ط٢ ، ٢٠٠٢م ، ص ٤٥٥.

رأساً للدولة وعليه فإن الحكومة الجديدة ملزمة ببر وعودها التي قطعتها أثناء الانتخابات وكان عليها إن تقوم بإنجاز أهداف الانتفاضة وهي حلم عموم الشعب السوداني [١].

ثانياً : تجربة حكومات الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦ – ١٩٨٩م) :

الحد الأدنى لمفهوم الديمقراطية حكم الشعب بالشعب ويشمل هذا حرية التعبير ونظام سياسي متعدد الأحزاب . جربَ الشعب السوداني الديمقراطية قبل ذلك خلال فترتين ولكنها فشلت في تحقيق ما يصبو إليه الشارع العام و يرجع هذا الفشل إلي عوامل سياسية وثقافية ودينية واجتماعية وتربوية متضافرة . بعد تنصيبه رئيساً للوزراء طرح الصادق المهدي في(٦مايو١٩٨٦م) برنامج حكومته في خطبته أمام الجمعية التأسيسية معلناً الالتزام بميثاق الدفاع عن الديمقراطية ، كما تعهد بتحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية وهي : أبطال مفعول الفتنة التي زرعها نظام جعفر نميرى وإبطال مفعول الفتنة المدعومة من قوي خارجية وأحداث قفزة نوعية للتخلص من عجز الاقتصاد السوداني الذي يقتات من جميع الموائد . عندما أدى الصادق المهدي القسم كرئيس للوزراء كان قد بلغ الخمسين من العمر تماماً [٢]. وتفائل الجميع بقدومه فقد كان رئيسا للوزراء عام ١٩٦٦ م وعمره ثلاثون سنة ومعنى ذلك أنه جاء هذه المرة جاهزاً خبرةً ودرايةً وإستيعاباً. وهو إلى جانب ذلك عارض النظام السابق وسجن وأبعد ونفي وعاد بعد المصالحة وتابع من الداخل كل الأحداث والمتغيرات وقال رأيه في كل ماجرى وحدث وهو مستوعب ضمن منظومة دروس التاريخ أو هكذا الظن وشارك في الانتفاضة الشعبية ووضع مسودة ميثاقها[٣]. معنى ذلك أنه كان يملك كل مقومات النجاح في تلك الفترة بالإضافة إلى ثقة الشعب فيه. لذلك كان الاعتقاد في نجاحه كبيراً وعقدت الآمال عليه واعتبر الرجل المناسب لقيادة النهضة السودانية في مجال الديمقراطية والتنمية وغيرها إلا أنَ هذه الآمال سرعان ماتبعثرت وخاب ظن الشعب في هذه الحكومة التي كان الاضطراب وعدم الاستقرار سمة مميزة لمظهرها العام . هذا الوضع دفع ثمنه السودان وشعبه بل و الجيش نفسه من تدني في مستوى المعيشة وفي الخدمات الرئيسة بالإضافة الى سوء الأوضاع السياسية .

على كل فإنَ نتائج الانتخابات التي جرت في أبريل من العام في عام ٨٦ ١٩م عكست قوة كبيرة لحزب الجبهة الاسلامية لايمكن تجاهلها في مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة . دار جدل كثيف حول ضمها للإئتلاف الحاكم الجديد و بعد مشاورات طويلة أبعدت الجبهة بسبب تخوف بعض المنتفذين في الإئتلاف المزمع تكوينه من شخصية زعيم الجبهة الإسلامية حسن الترابي . في (١٥ مايو١٩٨٦م أعلن عن حكومة ائتلافية " تضم حزب الأمة ، الإتحادي

[١] سرحان غلام حسين ، التطورات السياسية في السودان المعاصر(١٩٥٣- ٢٠٠٩م) ، دراسة تاريخية ووثائقسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بغداد ، ط١ ، ٢٠١١م ، ص ٢٥٩.
[٢] مركز الدراسات السودانية : الديمقراطية في السودان ، مصدر سابق ، ص ٣١٦.
[٣] محمد سعيد محمد الحسن، صناعة الحكومات في السودان ١٩٥٤-١٩٩٦،الخرطوم ، ط١ ،١٩٩٧ م ، ص،١٢٦.

الديمقراطي مع أحزاب جنوبية هي : التجمع السياسي لجنوب السودان ، الحزب الفدرالي الجنوبي ، حزب الشعب التقدمي وحزب المؤتمر السوداني الإفريقي . اشتملت التشكيلة الإئتلافية على الوزراء الآتية أسمائهم :

١- الصادق الصديق المهدي : رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع .
٢- الشريف زين العابدين الهندي : نائب الرئيس ووزيراً للخارجية .
٣- عمر نور الدائم : الزراعة والموارد الطبيعية .
٤- سيد أحمد الحسين : الداخلية .
٥- آدم مادبو : الطاقة والتعدين .
٦- صلاح الدين عبد السلام : شئون الرئاسة .
٧- ألدو أجو : الري والموارد الطبيعية .
٨- بكري أحمد عديل : التربية والتعليم .
٩- بشير عمر المالية والتخطيط الإقتصادي .
١٠- جوشوا دي وال : الحكومات المحلية .
١١- حسين أبو صالح : الصحة .
١٢- سرافينو واني : النقل والمواصلات .
١٣- محمد يوسف أبو حريرة : التجارة والتموين .
١٤- عبد المحمود صالح : العدل " النائب العام " .
١٥- محمد طاهر جيلاني : الأشغال والمرافق العامة .
١٦- أحمد محمد ياجي : السلام .
١٧- محمد توفيق : الثقافة والإعلام .
١٨- والتر كوني جاك : العمل والخدمة .
١٩- مبارك عبد الله الفاضل : الصناعة
٢٠- إسماعيل أبكر : الثروة الحيوانية .

أما جناح الختمية في الحزب الإتحادي المنقسم على نفسه فقد حصل على رئاسة مجلس الدولة الخماسي في شخص السيد أحمد الميرغني شقيق السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الطائفة وراعي الحزب . و مع تكوين الحكومة الجديدة عادت المنافسات والصراعات الى المسرح بشكل أقوى وأوسع . وبدلاً من تكوين ائتلاف قوي متجانس وقادر على مواجهة مشاكل البلاد تكشفت خلال فترة وجيزة الخلافات والنزاعات المتبادلة بين الحزبين الكبيرين بحيث ظل يعاني منها مجلس الوزراء ، وتركزت الخلافات والتوترات بين الحزبين الكبيرين في محاولات الصادق المهدي لإبراز نفسه كحاكم للسودان في وقت كان فيه الاتحاديين يفتقدون الزعيم الشعبي المقنع. ومن هنا كان قلقهم وانزعاجهم من أن يؤدي الإئتلاف الى تقوية زعامة الصادق على حساب أضعاف حزبهم بالذات بعد ازدياد الخلافات بين زين العابدين

الهندي وأسرة الميرغني[١]. مالبثت المعارضة التي تضم الجبهة الإسلامية القومية ، الحزب الشيوعي الإسلامي والكتلة السياسية الجنوبية أن أصبحت قصة في حلق الإئتلاف الجديد نتيجة لذلك إنهارت الحكومة الإئتلافية بعد عام واحد من تكوينها تحديداً في أغسطس ١٩٨٧م . أثار محمد يوسف أبوحريرة وزير التجارة والتموين في الحكومة المنهارة جدلاً واسعاً حول سياساته التي بدأ في تنفيذها وهي السياسات التي عملت على توسيع دائرة الخلاف الحاد داخل مجلس الوزراء وأصبحت مادة صحافية وسياسية أيضاً[٢]. تمثلت القضية الأساسية في موقف أبو حريرة وزير التجارة الشاب وصاحب النزعة الراديكالية الذي نشط في محاربة بعض أشكال وممارسات الفساد في بعض المجالات على سبيل المثال لا الحصر استورد كميات كبيرة من الضأن الأسترالي ليقفل الباب أمام المفسدين في وقت كانت فيه وديان دار حمر بدارفور تذخر بأعداد هائلة من الضأن. تعارضت سياسته هذهً مع سياسة بعض أصحاب المصالح من رجال الأحزاب . وكان رئيس الوزراء مصراً على إبعاده من الوزارة بحجة فشله في عدة جوانب تتمثل في إجراءاته وسياساته التجارية حتى ولو كان ذلك على حساب حل الحكومة وخلق أزمة وزراية[٣] . في أغسطس من نفس العام أعلن رئيس الوزاء الصادق المهدي للشعب السوداني وعلى الهواء مباشرة إيجابيات وإخفاقات الحكومة خلال الفترة القصيرة معلنا إستقالتها وإعادة تشكيلها للمرة الثانية بنفس الإئتلاف السابق بعد التشاور مع الأطراف المعنية . وبموجب ذلك تم تشكيل الوزارة الجديدة[٤]. أُعلنت التشكيلة الوزارية على النحو الآتي :

١- الصادق الصديق المهدي : رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع .
٢- عمر نور الدائم : الزراعة .
٣- آدم موسى مادبو : الطاقة والتعدين .
٤- صلاح الدين الخليفة : شئون الرئاسة .
٥- بكري أحمد عديل : التربية والتعليم .
٦- بشير عمر : المالية .
٧- مبارك عبد الله الفاضل : الصناعة .
٨- عبد المحمود الحاج صالح : وزيراً للعدل نائباً عاماً .
٩- رشيدة إبراهيم عبد الكريم : الرعاية الإجتماعية والزكاة .
١٠- محمود بشير : الري .
١١- محمد توفيق أحمد : الخارجية .

[١] بيتر ودوارد، السودان الدولة المضطربة (١٨٩٨-١٩٨٩) ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز محمد عمر بشير، الخرطوم ط٢٠٠١٠٢، ص٢٤٣.
[٢] محمد سعيد محمد الحسن ، مرجع سابق، ص١٢٨.
[٣] -بيتر ودوارد، مرجع سابق ، ص٢٤٤.
[٤] محمد سعيد محمد الحسن ، مرجع سابق، ص١٢٩.

١٢- سيد أحمد الحسين : الداخلية .
١٣- حسين أبو صالح : الصحة .
١٤- محمد طاهر جيلاني : الأشغال والإسكان .
١٥- إبراهيم حسن عبد الجليل : التجارة والتموين .
١٦- مأمون سنادة : الثقافة والإعلام .
١٧- حسن محمد مصطفى : الشباب والرياضة .
١٨- ألدو أجو : النقل والمواصلات .
١٩- رد شوك جوك : الحكومة المحلية .
٢٠- لورنس موري تومبي : العمل والتأمينات الإجتماعية .

من جهة أخرى استقال محمد الحسن عبدالله يس " الحزب الاتحادي الديمقراطي" من عضوية مجلس رأس الدولة وعقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أنه وجد الأوضاع غير مقبولة والصورة برمتها غير مريحة ولذلك إستقال من المنصب الدستوري الرفيع وكان من الواضح أنه تقدم بإستقالته دون علم أجهزة حزبه أو مشورتها فرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي د. علي السيد حمد لعضوية مجلس رأس الدولة وقُدم الإسم للجمعية التأسيسية ولم يوافق رئيس الوزراء الصادق المهدي على هذا الترشيح . فازَ د. على السيد حمد في الجمعية التأسيسية بأصوات الأغلبية . اعتبر الإتحادي الديمقراطي أن هذا الموقف فيه خروج على إتفاق الائتلاف الذي نص على أن لكل من الحزبين مقعدين في مجلس رأس الدولة وبعد رفض رئيس الوزراء الصادق المهدي لترشيح د . علي السيد حمد تصبح مراجعة العلاقة القائمة ضرورة وقرر الحزب فض الائتلاف والانسحاب من الحكومة . كاد هذا الحادث أن يقصم ظهر البعير فحدث شرخ في الإئتلاف بكامله . حُكم صوت العقل في سبيل المضي قدماً فأُعلنَ عن ضرورة إستمرار الإئتلاف القديم بدون مشاركَة الجبهة الاسلامية . لم يستمر الائتلاف طويلاً حتى أعلنَ الصادق المهدي نهايته بحجة عدم الكفاءة . ونتيجة لذلك أبعد كل الوزراء من مناصبهم وتحمل بمفرده مسؤولية ادارة البلاد بمساعدة كبار موظفي الخدمة المدنية. وفتح الباب للمفاوضات حول تكوين حكومة جديدة[١]. في (١٤مايو ١٩٨٨م) أصبح من الممكن تكوين حكومة إئتلافية ثالثة موسعة تضم حزب الجبهة الإسلامية القومية مع الحزبين الكبيرين والأحزاب الجنوبية بغرض تحقيق الإستقرار السياسي[٢]. ضمت حكومة الوفاق الجديدة ثمان وعشرون حقيبةً وزاريةً بواقع عشرة حقائب لحزب الأمة ست حقائب للإتحادي الديمقراطي ، خمس حقائب للجبهة القومية الإسلامية ، أربع حقائب وزارية للأحزاب الجنوبية ، كذلك أسندت وزارة السياحة والفنادق للحزب القومي السوداني أما الداخلية فأسندت لشخصية قومية ، وهي على النحو الآتي :

[١] بيتر ودوارد، مرجع سابق، ص٢٤٥.
[٢] عبد العزيز محمد موسى ، مرجع سابق ، ص٢٤١.

١- الصادق الصديق المهدي : رئيساً للوزراء .
٢- الفريق أول عبد الماجد حامد خليل : الدفاع .
٣- حسين أبو صالح : الخارجية .
٤- الفاتح التجاني : الزراعة والموارد الطبيعية .
٥- فريق شرطة عباس أبو شامة عبد المحمود : الداخلية .
٦- بكري أحمد عديل : الطاقة والتعدين .
٧- صلاح عبد السلام الخليفة : شئون الرئاسة .
٨- حسن شيخ إدريس : الجمعية التأسيسية .
٩- محمود بشير جماع : الري والموارد الطبيعية .
١٠- الشيخ محجوب : التربية والتعليم العالي والبحث العلمي .
١١- عمر نور الدائم : المالية والتخطيط الإقتصادي .
١٢- ريتشارد مكوبي : التنسيق الإقليمي وتخطيط الحكم المحلي .
١٣- أوهاج محمد موسى : الصحة .
١٤- عبد الوهاب عثمان : الصناعة .
١٥- علي الحاج محمد : التجارة والتعاون والتموين .
١٦- مبارك عبد الله الفاضل : الاقتصاد والتجارة الخارجية .
١٧- إسماعيل أبكر : الثروة الحيوانية .
١٨- تاج السر مصطفى عبد السلام : الاتصالات العامة .
١٩- حسن عبد الله الترابي : العدل " النائب العام " .
٢٠- عثمان عمر علي : الأشغال العامة وتخطيط الإسكان .
٢١- ماثيو أوبور : العمل والتأمينات الإجتماعية .
٢٢- عبد الله محمد أحمد حسن : الثقافة والإعلام .
٢٣- أحمد عبد الرحمن محمد : الرعاية الإجتماعية وشئون الزكاة .
٢٤- حسن علي شبو : شئون اللاجئين .
٢٥- جوشوا دي وال : الشباب والرياضة .
٢٦- فضل الله علي فضل الله : الخدمة العامة والإصلاح الإداري .
٢٧- عبد الملك عبد الله الجعلي : الشئون الدينية والأوقاف .
٢٨- أمين بشير فلين : السياحة والفنادق .
٢٩- أنجلو بيدا : وزيراً بدون أعباء .
٣٠- ألدو أجو دينق : النقل والمواصلات .

يرى الباحث أنَ التشكيل الوزاري آنف الذكر رسخ مبدأ المحاصصة وتوزيع الحقائب الوزارية دون الإهتمام بمشاكل البلاد الأساسية ، وهكذا توسع ماعون المشاركة الحزبية

باستحداث وزارات جديدة على شاكلة شئون اللاجئين ، السياحة والفنادق والأدهى والأمر أن هناك وزير من غير أعباء وأقصد هنا أنجلو بيدا . كذلك نلاحظ التقاطعات الكثيرة في الإختصاصات بين عدة وزارات بغرض ترضية أكبر عدد من الأحزاب هذا بالإضافة إلى مداورة كراسي الوزارات على نفس الأشخاص . في (١٩٨٩/١/٢٣م) غادر الحزب الإتحادي الديمقراطي الحكومة وانتقل إلى كتلة المعارضة بزعم أنَ أحاديث رئيس الوزراء الصادق المهدي تسكر إذن السامعين هذا على صعيد التنظير وعندما نأتي للتطبيق العملي لانجد شيئاً بحيث أنَ البلاد في تراجع وتقهقر دائمين . يستمر الوضع على هذا النحو صعوداً و نزولاً وسرعان مانشبت أزمة أخرى و تحديداً في مارس ١٩٨٩م وهي خروج الجبهة الإسلامية من الإئتلاف الحاكم بحجة أن الحكومة تغفل تنفيذ الشريعة الإسلامية وتحد من التوجه الإسلامي في برامجها وتحولت الجبهة بكل ثقلها إلى المعارضة [١]. حاولت حكومات الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦م – ١٩٨٩م) حل المشكلة الإقتصادية الخانقة التي ظل يعاني منها المواطن السوداني ومن أجل النهوض بالإقتصاد عُقد في العام ١٩٨٦م المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول الذي شارك في إعداده وتنظيمه عدد مَن الخبراء الاقتصاديين السودانيين العاملين في داخل وخارج السودان وخرج المؤتمر بقرارات وتوصيات إلا أنها لم تر النور إذ ظلت حبيسة جدران مكان انعقاد المؤتمر وبالتالي لم يتحرك الإقتصاد ولو قيد أنملة ودونك الوضع السياسي ، وبالتالي يمكننا القول أن طيلة الفترة الممتدة مابين العامين (١٩٨٦-١٩٨٩م) لم تستطع الحكومة حل المشاكل المعيشية والاجتماعية وذلك بسبب ضعف الأداء والذي بدوره كان أسير قلة عمر الحكومات التي شكلت[٢].

مذكرة الجيش " فبراير ١٩٨٩م " :

دارت مناقشات كثيفة على المستويين الشعبي والرسمي حول الغاء قوانين سبتمبر أو استمرارها وكذلك حل قضية جنوب السودان وفي ذات الوقت تعالت الأصوات التي تنادي بضرورة تكوين حكومة وطنية قومية يوماً بعد يوم . في يوم (٢٠ فبراير ١٩٨٩م) قام القائد العام للقوات المسلحة الفريق فتحي أحمد علي بتسليم رئيس الوزراء الصادق المهدي إنذاراً وقعه مائة وخمسون من كبار الضباط يطالبون فيه بتشكيل حكومة قومية و القبول بإتفاقية الحزب الإتحادي الديمقراطي و الجيش الشعبي لتحرير السودان و إيقاف التدهور الإقتصادي. ومن ناحية أخرى تحركت الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وبدأت سلسلة من المفاوضات في العاصمة بلغت قمتها في مارس ١٩٨٩م عندما وقع ٤٨ حزباً و نقابة الإعلان القومي للسلام الذي صادق على إتفاقية الحزب الإتحادي الديمقراطي و الحركة الشعبية [٣]. رفضت الجبهة الإسلامية القومية التوقيع على الإعلان ، أما رئيس الوزراء

[١] عبد العزيز محمد موسى ، مرجع سابق ، ص،٢٤٥.
[٢] مركز دراسات التنمية ، جامعة برجن ، مصدر سابق ، ص١١.
[٣] نفس المصدر ، ص١٢.

الصادق المهدي فقد لجأ إلى المماطلة و طلب أن تناقش الجمعية التأسيسية ذلك الإعلان ، و خلال الأسابيع اللاحقة تزايدت الضغوط على الصادق المهدي في البرلمان و الصحافة لتنفيذ مذكرة الجيش و الإعلان القومي للسلام فإضطر في(١١ مارس ١٩٨٩م) لإعلان تأييده الكامل للإتفاقية الموقعة بين الإتحاديين و الحركة الشعبية و قام بحل حكومته و شكلت حكومة وحدة وطنية للمرة الرابعة تحت مسمى الجبهة الوطنية المتحدة ضمت أحزاب : الأمة بواقع ثماني وزارات ، الإتحادي الديمقراطي بنصيب ست وزارات ، الأحزاب الجنوبية ثلاث وزارات ، القوي الحديثة وزارتان ، الحزب الشيوعي بواقع وزارة واحدة وكذلك الحزب القومي السوداني كما تحولت الجبهة القومية الإسلامية إلى كتلة المعارضة [١]. احتوت التشكيلة الوزارية على الوزراء الآتية أسمائهم :

١- الصادق الصديق المهدي : رئيساً للوزراء .
٢- ميرغني عبد الرحمن سليمان : التجارة .
٣- عكاشة بابكر : العمل .
٤- عبد الرحمن أبو الكل : الصحة .
٥- مبارك عثمان رحمة : الدفاع .
٦- جوزيف أوكيلو : الشباب والرياضة .
٧- باولينو أزايا : الثروة الحيوانية .
٨- محمد حمادة كوة : السياحة والفنادق .
٩- حسن شيخ إدريس : الأشغال .
١٠- أبو زيد محمد صالح : الخدمة العامة .
١١- أوهاج محمد موسى : الرعاية الإجتماعية .
١٢- سليمان أبو صالح : الثقافة والإعلام .
١٣- عمر نور الدائم : المالية .
١٤- سيد أحمد الحسين : الخارجية .
١٥- مبارك الفاضل المهدي : الداخلية .
١٦- صلاح عبد السلام الخليفة : شئون الرئاسة .
١٧- عثمان عمر الشريف : العدل والنائب العام .
١٨- محمود بشير جماع : الري والموارد الطبيعية .
١٩- إبراهيم رضوان : الصناعة .
٢٠- جعفر محجوب : التربية والتعليم .
٢١- إسماعيل أبكر : الأشغال والإسكان .

[١] روبرت أوكلينز ، مرجع سابق ، ص٢٠٤.

٢٢- بشير عمر فضل الله : الطاقة والتعدين .

أحسَّ رئيس الوزراء الصادق المهدي بأنَّ هناك قصور يعتري حكومته من جانب ومن جانب آخر لم تكف المعارضة من توجيه انتقاداتها للحكومة ، فقام بحلها وأعاد تشكيلها في (٢٦مارس ١٩٨٩م) للمرة الخامسة لتكون حكومة جبهة أكثر إتحاداً فبرزت الجبهة القومية الإسلامية للمرة الثانية " الحكومتين الثالثة والخامسة "[١]. اشملت التوليفة الوزارية الجديدة على الآتي :

١- الصادق الصديق المهدي : رئيساً للوزراء .

٢- عبد الماجد حامد خليل : الدفاع .

٣- حسين أبو صالح : الخارجية .

٤- الفاتح التيجاني : الزراعة .

٥- بكري أحمد عديل : الطاقة والتعدين .

٦- صلاح عبد السلام الخليفة : شئون الرئاسة .

٧- محمود بشير جماع : الري والموارد الطبيعية .

عمر نور الدائم : المالية والتحطيط الإقتصادي .

ريتشارد مكوبي : الحكم المحلي .

أوهاج محمد موسى : الصحة .

عبد الوهاب عثمان : الصناعة .

علي الحاج محمد : التجارة والتعاون .

مبارك الفاضل المهدي : الاقتصاد والتجارة الخارجية .

إسماعيل أبكر: النقل ونائب الرئيس .

تاج السر مصطفى : الاتصالات العامة .

الشيخ محجوب : التربية والتعليم العالي .

حسن عبد الله الترابي : العدل والنائب العام .

عثمان عمر علي : الأشغال والإسكان .

ماثيو أبور : العمل والتأمينات .

عبد الله محمد أحمد : الثقافة والإعلام .

أحمد عبد الرحمن أحمد : الرعاية الإجتماعية والذكاة .

جوشوا دي وال : الشباب والرياضة .

حسن علي شبو : شئون اللاجئين .

فضل الله علي فضل الله : الخدمة العامة والإصلاح الإداري .

عبد الملك عبد الله الجعلي : الشئون الدينية والأوقاف .

[١] محمد محمد أحمد كرار : حكومات السودان " قيامها وسقوطها " ، مطبعة دار البلد ، الخرطوم ، ط١ ، ١٩٩٩م ، ص١٤٩ .

أمين بشير فلين : السياحة والفنادق .
أنجلو بيدا : وزيراً بدون أعباء .

يبدو أنَّ نظرة رئيس الوزراء الصادق المهدي تجاه المحاصصة وإرضاء الأحزاب كانت شغله الشاغل وظهر ذلك جلياً في هذه التوليفة الوزارية تماماً كما حدث في التشكيل الوزاري الثالث [١]. يرى الباحث أنه في ظرف ثلاث سنوات أي في الفترة مابين (مايو ١٩٨٦م- مارس ١٩٨٩م) تشكلت حوالي خمس حكومات وهذا أن دلَّ على شئ أنما يدلُ على عدم نضج التجربة الديمقراطية نفسها وبالتالي غياب أهم دعائم الديمقراطية وهي قبول الرأي والرأي الآخر وترسيخ مبدأ العمل المشترك لصالح البلاد . أضف إلى ذلك ثمة ملاحظه مهمة تتمثل في تبادل الأدوار بين كل من الحزب الإتحادي الديمقراطي وحزب الجبهة القومية الإسلامية بحيث يكون أحدهماً في الحكومة والآخر في صف المعارضة والعكس هو الصحيح أما الأحزاب الجنوبية فكانت مشاركاتها في كل الحكومات بوزارات غير سيادية . برز الحزب القومي السوداني في حكومتين : الحكومة الثالثة التي تشكلت في ١٤مايو ١٩٨٨م والحكومة الرابعة التي سميت بحكومة الجبهة الوطنية المتحدة التي تشكلت في (١١مارس ١٩٨٩م) بواقع وزارة واحدة في كل حكومة وكذا الحال في التشكيل الوزاري الخامس " حكومة الجبهة الوطنية الأكثر إتحاداً ، أما الحزب الشيوعي فظهر في الحكومة الرابعة "حكومة الجبهة الوطنية المتحدة " بوزارة واحدة أغلب الظن أنها وزارة العمل التي تقلدها عكاشة بابكر[٢].

قضية الجنوب في نظر حكومات الفترة الإنتقالية والديمقراطية الثالثة (١٩٨٥-١٩٨٩م) :

أولا : قضية الجنوب في نظر حكومة الفترة الإنتقالية (١٩٨٥- ١٩٦٨م) :

حاولت حكومة الفترة الإنتقالية حل قضية الجنوب وظهر ذلك جليا قبيل انقضاء أجلها وتحديداً في (٢٤ مارس ١٩٨٦م) عندما بدأت المياه الساكنة تتحرك من خلال إعلان كوكادام " وهي مدينة أثيوبية رعت مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان " . تمخض إعلان كوكادام عقب المفاوضات التي جرت بين الحكومة الإنتقالية ويمثلها قادة أغلب الأحزاب السودانية بما فيها أحزاب الجنوب " ماعدا الحزب الإتحادي الديمقراطي و حزب الجبهة القومية الإسلامية " من جانب و الحركة الشعبية لتحرير السودان من الجانبٍ الآخر . وكانت أهم مقرراته على النحو الآتي :

١- أن تعلن كل القوى السياسية و الحكومة الحالية التزامها بمناقشة مشكلة السودان الأساسية وليس ما يسمي بمشكلة الجنوب .

[١] محمد محمد أحمد كرار ، مرجع سابق ، ص١٥٠ .
[٢] عبد العزيز محمد موسى إسحق ، مرجع سابق ، ص٢٤٤.

٢- رفع حالة الطوارئ .

٣- إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م وكل القوانين المقيدة للحريات .

٤- العمل بدستور ١٩٥٦م المعدل في ١٩٦٤م مع إضافة قانون الحكم المحلي .

٥- إلغاء الاتفاقيات العسكرية التي تمت بين السودان وأي أقطار أخري والتي تمس سيادة السودان.

٦- بذل المحاولات المستمرة بين الطرفين لاتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لوقف إطلاق النار.

لسوء الحظ فانً قوى سياسية في البلاد وهي الحزب الاتحادي الديمقراطي و الجبهة الإسلامية قامت بإجهاض ماتمخض عنه إعلان كوكادام للسلام بادعاء إنهما لم يكونا طرفاً في العملية [١]. أوضحت سياسة رئيس الوزراء الصادق المهدي اهتمامها بقضية الجنوب وظهر ذلك جلياً في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية التأسيسية في (٦ مايو ١٩٨٦م) داعياً إلى ضرورة إيقاف نزيف الدم وقتل الأهل وتشريد الأسر في جنوب البلاد .

ثانيا : قضية الجنوب في نظر حكومات الفترة الانتقالية (١٩٨٦- ١٩٨٩م) :

تلمست حكومة الفترة الإنتقالية حل قضية الجنوب من خلال محاولتين ، كانت المحاولة الأولى في (٢٢ يونيو ١٩٨٦م) عندما اجتمع رئيس الوزراء الصادق المهدي مع جون قرنق بأديس أبابا من أجل الوصول إلى سلام دائم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في لقاء استمر لتسع ساعات ، لم يتوصل الإجتماع إلى نتائج ملموسة وانفض على أمل تبادل المباحثات بين الطرفين ، طلب جون قرنق العودة إلى دستور ١٩٥٦م وتعديلاته حول الحكم الذاتي . توقف الحوار بإسقاط قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان طائرة مدنية بعيد إقلاعها من مطار ملكال .

تمثلت المحاولة الثانية في الاتفاق الذي تمخض عن مبادرة السلام الاثيوبية في (١٦ نوفمبر ١٩٨٨م) بأديس أبابا ، بين الحزب الاتحادي الديمقراطي و الحركة الشعبية لتحرير السودان بمباركة رئيس الوزراء الصادق المهدي ، أيضاً يسمى " بمبادرة الميرغني – قرنق " ونصوص الاتفاق هي نفسها التي أعلنت في كوكادام إلا أنها ركزت على أن مشكلة الجنوب قومية في المقام الأول وليست إقليمية ، على أي حال نصوص الإتفاق هي :

١- وقف إطلاق النار.
٢- إلغاء الإتفاقيات العسكرية المبرمة مع مصر وليبيا.

[١] روبرت أوكلينز ، مرجع سابق ، ص٢٠٥.

٣- رفع حالة الطوارئ .
٤- تأجيل قوانين الشريعة الأسلامية إلى مابعد المؤتمر الدستوري المزمع قيامه قبل نهاية العام ١٩٨٨م .

عاد الميرغني إلى الخرطوم كبطل فاتح استقبله الألآف من مؤيديه بالمطار. رفع هذا العمل الدبلوماسي الذي قام به محمد عثمان الميرغني شعبية الحزب الإتحادي فكان له كبير الأثر في نفوس السودانيين الذين رأوا فيه أملاً جديداً يضع حداً لتلك الحرب الأهلية بين الشمال و الجنوب و التي مثلت هاجساً كبيراً للشعبين[١] . نُسف الاتفاق بدعوى أن حزب الأمة والجبهة القومية لم يكونا طرفاً في المبادرة [٢]. في الوقت الذَي كان فيه كل حزب من الأحزاب الثلاثة الكبرى يتنصل من أي اتفاق بذريعة أنَه لم يبرمه هو مع الحركة الشعبية لتحرير السودان أقدمت الحركة تحديداً في نوفمبر من العام ١٩٨٨م بالاستيلاء على كل من الكرمك و قيسان " وهما منطقتان تقعان على التخوم الجنوبية الشرقية للنيل الأزرة بيِّن السودان وأثيوبيا " ، وأردفت ذلك بإسقاط طائرة الخطوط الجوية السودانية في ملكال للمرة الثانية وكان لهذين الحدثين انعكاسهما السلبي على الساحة السياسية في البلاد[٣]. على الرغم من أنَّ الحكومة تمكنت من استعادة كل من الكرمك وقيسان في(١٢/٧ من نفس العام) إلا أنَّ الرأي العام أصبح يساوره الشك في ًقدرة الدولة على حماية ثغورها . ظلت الحكومة عاجزة عن إصلاح المؤسسات الإقتصادية والأمنية والعدلية مع استمرار الحرب الأهلية في الجنوب وانتشار الفساد وتردي الأوضاع المعيشية . في (١٩٨٩/٦/٣٠م) قامت الجبهة الإسلامية وجناحها العسكري بتنفيذ انقلاباً عسكرياً وضع حداً لهذه الحقبة من تاريخ السودان السياسي التي عرفت في التاريخ بإسم الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩م).[٤]

شوهت حالة عدم الاستقرار السياسي علاقات السودان بالعالم الخارجي وتأثر موقف بعض البلدان المجاورة من السودان بنظرتهم للحرب الأهلية بين مجموعاته العرقية في دارفور وعلى سبيل المثال لا الحصر الاقتتال الذي دار بين قبيلتي الرزيقات والبني هلبة ، وعلى الرغم من أن جذوره تعود لعام ١٩٨٢ بسبب النزاع حول الأراضي والمياه إلا أن آثاره ما زالت قائمة لضعف السلطة القائمة وعجزها عن تحقيق متطلبات الأمن ، وذلك على خلفية الغاء الرئيس جعفر نميري للإدارة الأهلية [٥]. ونفس الحال في مناطق النيل الأزرق وجبال النوبة

---

[١] روبرت أوكولينز ، مرجع سابق ، ص٢٠٣.
[٢] أبيل اليِر ، قضايا الحرب و السلام في جنوب السودان (دراسة – مقارنة) ، ترجمة هنري رياض ، دار الجيل ، بيروت ط١ ، ١٩٩٣م ، ص ١٣٤.
[٣] موسي يعقوب ، مشاهد وشواهد في السياسة السودانية ، الشركة العالمية لخدمات الإعلام ، الخرطوم ، د .ت ، ص ٥.
[٤] عطا الحسن البطحاني، أزمة الحكم في السودان ، الخرطوم، ط ١ ، ٢٠١١ ، ص،١٤٢.
[٥] آدم الزين محمد والطيب ابراهيم وادي ، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان ، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية ، الخرطوم ، ط١ ، ١٩٩٨م ، ص٥٠ .

وجنوب السودان خصوصا عقب انهيار اتفاقية أديس أبابا في سنة ١٩٨٣م [١]. تكمن مشكلة استفحال قضية الجنوب في محاولات بعض الحكومات الشمالية فرض الإسلام بالقوة بغرض خلق سودان موحد . لا يمكننا تحميل حكومات الفترة الإنتقالية والديمقراطية الثالثة (١٩٨٥-١٩٨٩م) وحدها مسئولية الفشل في إيجاد صيغة خروج من النفق المظلم الذي ورثته لعقود خلت من جراء ممارسات الحكومات الديمقراطية والعسكرية السابقة على السواء ، ولكي نكون أكثر انصافاً فإنَّ النخبة الجنوبية نفسها تتحمل جزءً كبيراً من هذا الفشل . يتطلب بقاء الديمقراطية في السودان بناءً حديثاً تُشارك فيه كل القوى المجتمعية كما يحتاج هذا البناء إلي مزيداً من التربية الوطنية والاندماج الاجتماعي بعيداً عن الإثنيه والعرقية والطائفية وقبول الآخر بالإضافة إلي الاحترام المتبادل والتسامح الديني والتعايش السلمي مع الإلتزام الصارم بتحقيق العدالة .

على كل يرى الباحث أنَّ تجربة حكومة الفترة الإنتقالية (١٩٨٥-١٩٨٦م) أصابها النجاح بعض الشَّئ بحيث أنَ الحكومة نجحت نوعا ما في تحسين الأوضاع المعيشية وعملت على إصلاح العلائق الدبلوماسية مع بعض الدول المجاورة ، علاوة على إجراء الإنتخابات في نهاية الفترة الإنتقالية . لازم الفشل تجربة حكومات فترة الديمقراطية الثالثة

(١٩٨٦-١٩٨٩م) في تحقيق ما يصبُو إليه المواطنين وهكذا غرقت الأحزاب في صراعات داخلية وخارجية مع التردي المريع في الأوضاع المعيشية والأمنية ، بالإضافة إلى إهمال القوات المسلحة درع الشعب الواقي . وفي والوقت ذاته كانت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في قمة عنفوانها تستنزف الاقتصاد المنهك أصلاً بمعدلات مخيفة وتقضي علي أرواح المواطنين بصورة مفزعة ، ومستوي حياة المواطنين يتدهور يومياً والفقرً يمسك بتلابيب الأمة وتنعدم المواد الاستهلاكية الضرورية كالسكر والدقيق والوقود وتنتظم الصفوف ويصطف المواطنين من اجل الحصول على الخبز وتتدخل الشرطة لتسعير المواد لأنَ التجار أصابهم الجشع في ظل حكومة تائهة متشاكسة ، و خصومة الأحزاب السياسية خاصة الكبيرة منها "الأمة والإتحادي الديمقراطي والجبهة القومية الإسلامية " تكبر يوماً بعد يوم ، وتتبادل التهم بالفساد وانعدام الكفاءات .

الخاتمة

[١] عبد الحميد مرحوم عللى الله ، التدخل الأجنبي في السودان منذ " ١٩٥٦- ٢٠٠٦م " مع استشراف المستقبل ، المكتبة الوطنية ، الخرطوم ، ط١ ، ٢٠١٣م ، ص١٨٥. أنظر أيضا عبد القادر إسماعيل ، سنوات السلام في السودان " اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م" ، الجيزة ، ط١ ، ٢٠٠١م ، ص٣٣١ .

هلّلت الجماهير السودانية وفرحت بمقدم الديمقراطية عقب انتفاضة الشعب في (٦ ابريل ١٩٨٥م) لعلها تضمد جراحاتها الغائرة منذ عقود ما بعد الاستقلال حيث فشلت الحكومات المتعاقبة المدنية منها والعسكرية من إيجاد حلول ناجعة لقضايا السودان السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية . انحاز الجيش إلي الشعب وتشكلت حكومة انتقالية ثنائية بين المجلس العسكري و المهنيين في الفترة مابين (١٩٨٥-١٩٨٦م) لحين أجراء انتخابات عامة بموجبها يتم تشكيل حكومة ديمقراطية . تنفس الشعب الصعداء حيال تحسن الأوضاع المعيشية بعض الشئ بتوفير بعض السلع الإستهلاكية . جرت الانتخابات في العام ١٩٨٦م وفاز كل من حزب الأمة و الحزب الاتحادي الديمقراطي بغالبية أصوات المنتخبين وشكلا حكومة ائتلافية مع مشاركة بعض الأحزاب الجنوبية . مع علم الجماهير بان نفَس الوجوه القديمة عادت إلي السلطة إلا إنها استبشرت خيراً وفتحت أفواهها وهذا ما يذكرني بقول الشاعر أبن المعتز :

لقد انقضت دولة الصيام وقد بشر سقم الهلال بالعيد

يتلو الثُريا كفاقرٍ فاتحٍ فاه لأكل عنقود

انتظرت الجماهير السودانية بشره أكل العنقود وهذا ما لم يحدث ومرت الأيام والشهور والسنينن ولم يطرأ تغيير إذ لا جديد يذكر و لا قديم يعاد ، فازدادت الأوضاع السياسية والإقتصادية والأمنية سوءاً وفشلت الدولة في توجيه دفتها وكان عدم استقرار الحكومات هو ديدن تلك الفترة بحيث أنه في الفترة مابين (١٩٨٦-١٩٨٩م) تشكلت خمس حكومات ، وفقدت البلاد بعضٍ من أجزائها و اشتعلت الصراعات والنزاعات في أنحاء متفرقة من البلاد وسرعان ماعم الفسًاد وفقد الشعب خدماته الأساسية فانعدمت السلع الضرورية وارتفعت أسعارها بصورة جنونية مما أثرت سلباً على معيشة المواطنين . لم تراوح الأوضاع مكانها حتى انقض الاسلاميون على السلطة في (٦/٣٠ /١٩٨٩ م) .

المصادر و المراجع :

أولا : المصادر :

الندوات :

١- مركز الدراسات السودانية : الديمقراطية في السودان " البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل" ، القاهرة (٤-٦ يوليو ١٩٩٣م) .

٢- مركز دراسات التنمية : إدارة الأزمة في السودان ، مداولات ندوة برجن (٢٣ -٢٤ فبراير ١٩٨٩م) .

ثانياً : المراجع :

١- أحمد خير المحامي : كفاح جيل " تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان "، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ط٢ ، ٢٠٠٢م .

٢- أبيل ألير ، قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان " دراسة مقارنة " ، ترجمة هنري رياض ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .

٣- الشريف الهندي : لوطني وللتاريخ (١٩٢٤م – ١٩٨٢م) ، الخرطوم ، ط١ ، ٢٠٠٦م.

٤- الصادق المهدي : الديمقراطية في السودان " عائدة وراجحة "، مطابع سجل العرب، الخرطوم ، ط١ ، ١٩٩٩م .

٥- بيتر ودوارد: السودان الدولة المضطربة (١٨٩٨-١٩٨٩) ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز محمد عمر بشير ، الخرطوم ، ط١، ٢٠٠٢ م .

٦- روبرت أو كولينز: تارخ السودان الحديث ، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، دار العين للنشر ، الاسكندرية ، ط١،٢٠١٠ م .

٧- سرحان غلام حسين : التطورات السياسة في السودان المعاصر(١٩٥٣م – ٢٠٠٩م)، دراسة تاريخية ووثائقية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١١م .

٨- عطا الحسن البطحاني: أزمة الحكم في السودان ، الخرطوم ، ط١، ٢٠١١ م .

٩- محجوب عمر باشري : معالم الحركة الوطنية في السودان ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

١٠- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث (١٨٢١م – ١٩٥٥م) ، مركز عبد الكريم ميرغني ، أم درمان ، ط٢ ، ٢٠٠٢م .

١١- محمد سعيد محمد الحسن : وقائع أطول يوم في تاريخ السودان الحديث ، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم ، ط١ ، ١٩٨٦م .

١٢- محمد سعيد محمد الحسن : صناعة الحكومات في السودان (١٩٥٤- ١٩٩٦) ، الخرطوم ، ط١ ، ١٩٩٧م .

١٣- محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية السودانية (١٩٠٠- ١٩٦٩م) ، دار الجيل ، بيروت، ط٢ ، ١٩٧٨م .

١٤- محمد محمد احمد كرار : أحداث وأسرار الحياة السياسية السودانية (١٩٣٠م - ١٩٩٠م) ، الجزء الثاني ، دار البلد للطباعة و النشر ، الخرطوم ، د . ت .

١٥- محمد محمد أحمد كرار : حكومات السودان " قيامها وسقوطها " ، دار البلد للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ط١ ، ١٩٩٩م .

١٦- موسى يعقوب : مشاهد وشواهد في السياسة السودانية ، الشركة العالمية لخدمات الإعلام ، د. ت .

١٧- عبد القادر إسماعيل : سنوات السلام في السودان " إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م " ، الجيزة ، ط١ ، ٢٠٠١م .
١٨- آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وادي : رؤى حول النزاعات القبلية في السودان ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، الخرطوم ، ط١ ، ١٩٩٨م .
١٩- عبد العزيز محمد موسى أسحق : صفحات من تاريخ السودان " دراسة للتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي قديماً وحديثاً " ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١، ٢٠١٣م .
٢٠- عبد الحميد مرحوم على الله : التدخل الأجنبي في السودان منذ (١٩٥٦-٢٠٠٦م مع استشراف المستقبل)، المكتبة الوطنية ، الخرطوم ، ط١، ٢٠١٣ م.